

مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL



eISSN: 2600-7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol : 9 Issue : 3 Year : 2025

المجلد: 9 العدد: 3 السنة: 2025

في هذا العدد:

- الإرهاب في ضوء القرآن الكريم: دراسة موضوعية لسياقات جذر ر.ه.ب لطفية الكعبي
- Coexistence in Qur'anic Discourse: An Analytical Study of Selected Islamic Etiquettes محمد منهاج الدين
- منهجية تطوير المراكز القرآنية النسائية في دولة قطر من منظور الإمام الغزالي: دراسة ميدانية مريم حمد جابر الغياثي المري
- المنهج القرآني في مواجهة الطغيان: دراسة تحليلية للتعقيدات الإلهية على خطابات فرعون سميرة حسن البنا عبد الوهاب عبد الستار
- الاستشراق الألماني: نشأته، ومناهجه، وآثاره إيمان أمين حسان
- معالم أصولية من كتاب الأم للإمام الشافعي استقراء وتطبيق من كتاب العدد ، الظهار والإيلاء ، اللعان ، جراح العمدة سهيمة بنت عبد اللطيف بالطور
- الأحكام الفقهية للمستجدات الفقهية في العبادات: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصيام نموذجاً ناصر أحمد محمد الريسي ، وعلي العايد ، وحسان محمد نور
- المسائل التي خالف فيها أبو المعالي الجويني معتمد المذهب في استدراكاته على والده أبي محمد الجويني من خلال كتاب نهاية المطلب: كتاب الصلاة أغوذجاً محمد علي حاشي ، وصلاح عبد التواب
- المعالجة الشرعية لآثار قانون الإصلاح الزراعي السوري بعد سقوط النظام حسن عبادة حلاق
- الأحكام الفقهية المتعلقة بنفقة الزوجة في أستراليا مع مقارنتها بالفقه الإسلامي جراح شايح العزي ، وياسر عبد الحميد جاد الله
- الطلاق بين الفقه الإسلامي والقانون الدنماركي دراسة مقارنة شاهد نسيم مهدي ، وإبراهيم وافي توه يالا
- الاختيارات الفقهية لابن الملحق من خلال كتابه الأشباه والنظائر: دراسة فقهية مقارنة جمال علي مصطفى مطر ، ومجدي عبد العظيم
- نقض الحكم وضمانه عند أبي الوليد الباجي (ت 474هـ) حمود فالح ، وصلاح عبد التواب
- الأخلاق الاجتماعية: دراسة مقارنة بين النظريات الوضعية والرؤية الإسلامية سيف بن سالم بن سيف الهادي
- صناعة الإسلاموفوبيا في السينما الغربية وأثرها في حوار المسلمين مع الآخر حسن يوسف داري ، وأريج محمد حوا
- الصدق السياسي في الهدي النبوي: تجليات المنهج وسمو الرسالة- دراسة تأصيلية في الرد على سياسات ما بعد الحقيقة وثقافة التضليل المعاصر حسين وليد السامري ، وإبراهيم بيومي
- الألقاب والمقامات في الخطاب الديني المعاصر بين التسليع والانحراف: دراسة تأصيلية نقدية في ضوء نصوص الوحي ومقاصد الشريعة زبير سلطان
- نظرية الوحي في فكر فضل الرحمن مالك دراسة نقدية صافية المحنا
- دعوى التماثل بين التوراة والإنجيل والقرآن في مشروع الديانة الإبراهيمية: دراسة نقدية مقارنة علاء صالح هيلات

eISSN 2600-7096



9 772600 709003



تصدرها

PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES

AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY



DOI: <https://doi.org/10.63226/iisj.v9i3.5539>

الاختيارات الفقهية لابن الملحق من خلال كتابه الأشباه والنظائر: دراسة فقهية مقارنة¹

[The Jurisprudential Preferences Of Ibn Al-Mulaqqin In His Book Al-Ashbah Wa Al-Naza'ir A Comparative Jurisprudential Study²]

Gamal Ali Moustafa Matar¹ & Magdy Azim²

Master's student in Islamic Jurisprudence and its Principles, Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University, Kuala Lumpur¹

Assistant Professor at the Faculty of Islamic Sciences, Department of Fiqh, Al-Madinah International University, Kuala Lumpur²

* Corresponding Autor: gml.mtr@gmail.com

الملخص

يُعَدُّ ابن الملحق من مجتهدي المذهب الشافعي، ويتجلى ذلك بوضوح في كتابه الأشباه والنظائر، ونظرًا لعدم توفر دراسات متخصصة تتناول اختياراته الفقهية ومبانيها الاستدلالية، فقد قمْتُ بإعداد هذا البحث المختصر لبيان جانبٍ من تلك الاختيارات، وذلك في أبواب العبادات، والمعاملات، والأسرة. ومن أهم أهداف البحث ما يلي: 1- بيان معالم المنهج الفقهي لابن الملحق في كتابه الأشباه والنظائر. 2- توضيح المسائل التي خالف فيها ابن الملحق مذهب الشافعية، ودراستها دراسة مقارنة. 3- بيان أبرز اختيارات ابن الملحق للمسائل الفقهية. 4- دراسة طريقة عرض ابن الملحق للمسائل الفقهية في كتابه الأشباه والنظائر. وقد سلكت في بحثي منهجين: أ/ المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل آرائه فيما ذهب إليه، وتبيين مداركه في ذلك، مع مناقشة ذلك من خلال عرضه على معتمد المذهب، وبيان موافقته أو مخالفته. ب/ المنهج المقارن: وذلك من خلال مقارنة اختيارات ابن الملحق الفقهية بالمذاهب الأخرى. وقد اعتمد ابن الملحق في ترتيبه على كتابي ابن الوكيل وابن السبكي، وطريقته في الاستدلال والاستنباط للحكم الشرعي لم تخرج عن طريقة الشافعية غالباً، فهو يعد من طبقة مجتهدي المذهب؛ لأنه لم يخرج في اختياراته وترجيحاته في أغلب المسائل المدروسة عن مذهب الشافعية، حيث تبع ابن الوكيل وابن السبكي في معظم اختياراته، والكتاب لصغر حجمه لم تظهر فيه القوة العلمية لابن الملحق، لذا أوصي

1 بحث مستل من بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله، كلية العلوم الإسلامية.

2 This research is extracted from a complementary thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master's degree in Fiqh and Its Principles, Faculty of Islamic Sciences.

بدراسة اختياراته في أحد كتبه الموسعة التي لم تدرس من قبل ككتابه عمدة المحتاج شرح منهج النووي، حيث إن الكتاب طبع حديثاً، وهو كتاب موسع لم يتعرض أحد لاختياراته وفقهه فيه.

الكلمات المفتاحية: الأشباه ، المذهب، النصوص..

ABSTRACT

Ibn al-Mulaqqin is regarded as one of the independent jurists (mujtahids) of the Shāfi'ī school, and this is clearly reflected in his book *al-Ashbāh wa al-Naẓā'ir*. Due to the lack of specialized studies examining his legal opinions and their evidential basis, this study seeks to highlight some of his jurisprudential choices in the areas of worship, transactions, and family matters. The main objectives of the research are as follows: To explain the features of Ibn al-Mulaqqin's jurisprudential approach in *al-Ashbāh wa al-Naẓā'ir*. To clarify the issues in which he disagreed with the Shāfi'ī doctrine, and to study them comparatively. To present his most prominent jurisprudential choices. To examine the way he presented jurisprudential issues in *al-Ashbāh wa al-Naẓā'ir*. The research adopts two approaches: Analytical: analyzing his views, clarifying his perceptions, and discussing them by comparing them with the positions of the Shāfi'ī school, indicating points of agreement or disagreement. Comparative: comparing Ibn al-Mulaqqin's jurisprudential choices with those of other schools of thought. Ibn al-Mulaqqin relied in his arrangement on the works of Ibn al-Wakīl and Ibn al-Subkī. His method of reasoning and deducing legal rulings generally followed the Shāfi'ī methodology. He may thus be considered a scholar firmly rooted in the school, as his choices did not significantly depart from it, often following Ibn al-Wakīl and Ibn al-Subkī. However, due to the conciseness of *al-Ashbāh wa al-Naẓā'ir*, his scholarly strength is not fully revealed. I therefore recommend studying his jurisprudential choices in one of his more extensive works, such as *'Umdat al-Muhtāj Sharḥ Minhāj al-Nawawī*, which has recently been published but has not yet been thoroughly examined. The study also sheds light on the methodological foundations of Imām al-Shāfi'ī (may Allah have mercy on him) in legal classification, drawing on evidence from his seminal work *al-Umm*. It focuses particularly on the chapters of numbers, *ẓihār*, *li'ān*, and intentional wounds. The importance of this research lies in the towering status of Imām al-Shāfi'ī in jurisprudence and legal theory, and in the significance of *al-Umm* for the Shāfi'ī school and the four schools of Islamic law more broadly. Methodologically, the study applies an inductive–deductive approach, organized into an introduction, five chapters, and a conclusion summarizing the most important findings and recommendations. Among these is the necessity of grounding modern scholarly research in the works of earlier scholars, making their contributions the foundation of later methodological development.

Keyword: *Methodology, Imām al-Shāfi'ī, al-Umm, Jurisprudence.*

المقدمة.

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بعثه الله رحمة للعالمين، فشرح به الصدور، وأنار به العقول، وفتح به آذاناً صمماً، وأعيناً عمياً، وقلوباً غلفاً، فصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن التفقه في الدين يعد من أهم المهمات لكل مسلم عموماً ولطلاب العلم الشرعي بمختلف فنونه خصوصاً؛ لأنه به يعرف المسلم أحكام الحلال والحرام، وأحكام عباداته ومعاملاته اليومية، وبه يتعلم العقيدة السليمة الخالية من شوائب البدع والضلالات؛ حتى يعبد الله على بصيرة.

وقد مدح الله تعالى في كتابه، والني ﷺ في سنته حاملي الفقه العاملين به الناشرين له؛ يقول الله تعالى في كتابه **سَمَحٌ** فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَفْقَهُوا فِي الدِّينِ **سَجَى** سورة التوبة: 122 ، وعن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين¹ متفق عليه.

وفي السنن عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإنَّ الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم²)).

وغير ذلك من النصوص التي تدل على فضل التفقه في الدين وعظم أجره، ودعاء الملائكة لحامله واستغفارهم له.

ومن أهم ما تصرف له الهمم في تعلمه: علم الحلال والحرام، الذي اصطلح على تسميته بعلم الفقه، وهذا العلم زاخر بالعديد من الفقهاء المجتهدين الذين تركوا أثراً في الفقه من خلال مؤلفاتهم التي تدل على كعب عالٍ في الاستنباط والاستدلال من نصوص الشريعة كتاباً وسنة، وعلى تجرّد لما صح من الدليل عندهم.

ومن هؤلاء الفقهاء المجتهدين الإمام ابن الملقن الشافعي المتوفى عام 804هـ، وهو من الأئمة الأعلام في المذهب الشافعي، الذين اشتهروا بكثرة التصانيف في أغلب الفنون، والتي عرفت بالتنقيح والتحقيق، وطارت

1 رواه البخاري في الصحيح كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، ط1، 25/1، حديث رقم 71، ورواه مسلم في الصحيح كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، ط1، 718/2، حديث رقم 1037.

2 رواه ابن ماجه في السنن، كتاب المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ط1 81/1، حديث رقم 223، قال الشيخ الألباني: صحيح.

شهرتها في الآفاق، حتى قيل عنه أن مصنفاته بلغت نحو ثلاثمائة مصنف¹.

وكتابه محل الدراسة يعد من كتب علم القواعد الفقهية في المذهب الشافعي الذي تميز بنمط جديد من التأليف؛ وهو الترتيب على أبواب الفقه، ومن المؤلفات على هذا النمط: القواعد للمقري المالكي، والقواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي.

وعلم القواعد الفقهية من العلوم الهامة للفقيه والمجتهد؛ فإنه يحصر له جملة الفروع الفقهية في كل مذهب ويرجعها إلى قواعد معدودة تضبط له هذه الفروع في الذهن، وتساعد على تنمية ملكته الفقهية، وعلى استنباط أحكام النوازل المتجددة دون اضطراب وتشتت في الحكم عليها.

من هنا اكتسب هذا البحث أهميته من حيث الإطلاع على جوانب فقه الإمام ابن الملحق في كتابه، ومنهج في استنباط الأحكام من النصوص، وترجيحاته الفقهية التي خالف فيها مذهبه، وبيان هل وافق في اختياراته أحد المذاهب الفقهية الثلاثة أم لا؟

مشكلة البحث:

من أهم ما دفعني لكتابة هذا البحث ما يلي:

عدم وجود دراسات مختصة بكتاب الأشباه والنظائر لابن الملحق، وعدم الوقوف على فقه هذا الإمام المتفنن، والاستفادة من طريقة استنباطه للحكم من النصوص الشرعية، وأيضاً عدم الوقوف على اختيارات ابن الملحق الفقهية في كتابه الأشباه والنظائر.

أهداف البحث:

- 1- بيان معالم المنهج الفقهي لابن الملحق في كتابه الأشباه والنظائر.
- 2- توضيح المسائل التي خالف فيها ابن الملحق مذهب الشافعية، ودراستها دراسة مقارنة.
- 3- بيان أبرز اختيارات ابن الملحق للمسائل الفقهية.
- 4- دراسة طريقة عرض ابن الملحق للمسائل الفقهية في كتابه الأشباه والنظائر.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط التالية التي دعت إلى اختياره:

أولاً: إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة متخصصة حول منهج ابن الملحق الفقهي في كتابه الأشباه والنظائر.

1 الزركلي ، الأعلام، ط5، 57/5.

ثانياً: قوة الاختيارات الفقهية لابن الملحق، وعدم تقيده بالمذهب الشافعي في اختياراته.
ثالثاً: مكانة ابن الملحق الفقهية، ومكانة كتابه الأشباه والنظائر.

منهج البحث:

سلكت في بحثي:

أ/ المنهج التحليلي:

وذلك من خلال تحليل آرائه فيما ذهب إليه، وتبيين مداركه في ذلك، مع مناقشة ذلك من خلال عرضه على معتمد المذهب، وبيان موافقته أو مخالفته.

ب/ المنهج المقارن:

وذلك من خلال مقارنة اختيارات ابن الملحق الفقهية بالمذاهب الأخرى.

الدراسات السابقة:

بحسب علمي واطلاعي بعد البحث لم أجد دراسة مفردة عن كتاب الأشباه والنظائر، لكنني وجدت دراسات عنه في جوانب أخرى، ومما عثرت عليه:

1- جهود ابن الملحق في الحديث والفقه، وهي رسالة دكتوراة للطالب عبد السلام عمران شعيب، نوقشت عام 2012م في جامعة القاهرة كلية دار العلوم قسم الشريعة الإسلامية، وقد طبعها دار البشائر الإسلامية في ثلاثة مجلدات عام 2013م.

وقد تناولت الرسالة إبراز منهج ابن الملحق في مصنفاته في الحديث والفقه، ومنها كتابه الأشباه والنظائر - محل الدراسة - لكن لم يفصل المؤلف كثيراً في منهجه في كتابه، فذكر المنهج الذي مشى عليه ابن الملحق في مقدمته، ثم منهجه العام في الكتاب فقط، دون الخوض في منهجه في الاستدلال والاستنباط للأحكام الشرعية، ودون الخوض أيضاً في اختياراته ومخالفاته للمذهب الشافعي.

وقد أفادني كثيراً في معرفة مظان اختيارات ابن الملحق في كتبه الفقهية الأخرى؛ كعمدة المحتاج وعجالة المحتاج.

2- الاختيارات الفقهية لابن الملحق في كتاب النكاح من خلال كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح، وهي رسالة ماجستير للطالب أحمد السيد أبوزيد محمد عاشور، نوقشت عام 2015م في جامعة كفر الشيخ كلية الآداب.

3- الاختيارات الفقهية لابن الملحق في كتاب البيوع من خلال كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح، وهي رسالة ماجستير للطالب جلال عبد الله شحاتة، نوقشت عام 2017م في جامعة كفر الشيخ.

كلية الآداب.

وقد تركزت الدراسات حول اختيارات ابن الملقن في كتابي النكاح والبيوع من كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح دون سائر كتبه، بخلاف البحث محل الدراسة الذي اختص بكتابه الأشباه والنظائر.

4- الاختيارات الفقهية للإمام ابن الملقن من خلال كتابيه عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج والإعلام بفوائد عمدة الأحكام مسائل من صلاة الجماعة دراسة فقهية مقارنة، وهي رسالة ماجستير للطالب أحمد عبد الله محمد حربة، نوقشت عام 2018م في جامعة القرآن الكريم وتأسيل العلوم.

1- منهج الامام ابن الملقن في دفع التعارض بين النصوص من خلال كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح، وهي رسالة ماجستير للطالب إبراهيم بن فتحي بن سلمان أبو جامع، نوقشت عام 2016م في كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة.

مميزات الدراسة:

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

- 1- أنها ركزت على الاختيارات الفقهية لابن الملقن في جميع أبواب الفقه، ولم تختص بباب دون باب.
- 2- أنها تنصّب على كتاب الأشباه والنظائر، أما الدراسات السابقة فقد انصبّت على كتب أخرى غير الكتاب المقصود بالبحث.

المبحث الأول: اختيارات ابن الملقن في قسم العبادات.

المطلب الأول: حكم المستحاضة المبتدأة غير المميزة:

عرف الشافعية الاستحاضة بأنها: "دم علة يسيل من عرق من أدنى الرحم يقال له العاذل، سواء أخرج أثر حيض أم لا"¹.

وهم يقسمون أحوال المستحاضات إلى أربعة أحوال:

- 1- المبتدأة: وهي التي لم يسبق لها حيضٌ وطهر، وهي إما أن تكون مميزة - تستطيع أن تميز دم الحيض من دم الاستحاضة - أو لا تكون.

1 الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، د.ط. 108/1.

2- المعتادة: وهي التي سبق لها ذلك، وهي أيضاً إما أن تكون مميزة، أو لا تكون¹.
ولكل حالة منها حكم يختص بها، لكن محل البحث هنا هو حكم المبتدأة غير المميزة.

فالمرأة التي يمكن أن تحيض - وهي التي بلغت تسع سنين عند جمهور الفقهاء - إذا نزل عليها الدم أول مرة، وتعدى مدة أكثر الحيض، ولم يتميز، قد اختلف في حكمها الفقهاء على أربعة أقوال:

1- القول الأول: أنها تجلس غالب الحيض - ستة أيام أو سبعة - من كل شهر، وهو قول عند الشافعية اختاره: الشيرازي²، والقفال الشاشي³، وابن الوكيل⁴، وابن الملقن تبعاً له⁵، وهو مذهب الحنابلة⁶.

حيث ذكر ابن الملقن تحت قاعدة: المراد بالشك: التردد في طربي الوجود والعدم على التساوي، ما نصه: "ويتجه بحث آخر لا يختص بالرافعي، وهو أن المبتدأة الفاقدة شرط التمييز صححوا أنها لا تحيض إلا بيقين من الحيض وهو يوم وليلة، والظاهر بقاءه إلى غالب الحيض، فقد زال يقين الحدث بغير شك ولا ظن"⁷.

لكن الذي يظهر لي - والله أعلم - أن ابن الملقن تابع ابن الوكيل في هذا القول، لكنه لم يخرجه في كتبه

1 انظر: الرافعي القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز، د. ط 304/1، النووي، روضة الطالبين، ط 3 140/1.

2 انظر: الشيرازي، المهذب، د. ط 79/1.

وهو أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، شيخ الشافعية في وقته، ولا يزال يعد من أهم شيوخها، الإمام الفقيه، ولد بفيروزآباد في بلاد فارس سنة 393هـ، والمتوفى ببغداد سنة 476هـ. تفقه في مسقط رأسه، ثم انتقل منها إلى البصرة، ثم إلى بغداد سنة 415هـ، وما زال بها حتى انتهت إليه رئاسة مذهب الشافعية في زمانه، وبنى له نظام الملك المدرسة النظامية ببغداد فدرس بها، وكان مضرب المثل في الزهد والقناعة. له مجموعة من المؤلفات أشهرها: المهذب في الفقه الشافعي، التنبيه في الفقه الشافعي، اللمع في أصول الفقه، طبقات الفقهاء، التبصرة في أصول الفقه، المعونة في الجدل. انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي 15/4.

3 انظر: القفال الشاشي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، ط 1 221/1.

وهو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، فخر الإسلام، أبو بكر الشاشي ولد سنة تسع وعشرين وأربعمئة، تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ولازمه حتى عرف به، وكان معيد درسه، وقرأ "الشامل" على ابن الصباغ وكان مهيباً وقوراً، متواضعاً ورعاً، من تصانيفه: "الشاشي" في شرح الشامل، و"المعتمد"، و"حلية العلماء" ذكر فيه خلافاً كثيراً للعلماء، توفي سنة سبع وخمسمائة 507هـ، راجع ترجمته في: "طبقات الفقهاء الشافعية" لابن قاضي شعبة 276/1 - رقم 259.

4 انظر: ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، ط 1، 219/2.

5 انظر: ابن الملقن، الأشباه والنظائر، ط 1، 132/1 وتحقيق الخضير 221/1.

6 انظر: ابن قدامة، المغني، ط 1 411/1، ابن أبي عمر، الشرح الكبير على المقنع، ط 1، 182/10، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ط 3، 1436هـ - 2015م. 232/1، البهوتي، كشف القناع، ط 1، 245/1.

7 انظر: ابن الملقن، المرجع السابق، 132/1 وتحقيق الخضير 221/1.

الفقهية الأخرى؛ كعجالة المحتاج¹، وعمدة المحتاج².

2- القول الثاني: أنها تجلس أقل الحيض من كل شهر؛ يوماً وليلة، وهو مذهب الشافعية³، ورواية عن أحمد⁴.

3- القول الثالث: أنها تجلس أكثر الحيض؛ وهو مذهب الحنفية⁵، والمالكية⁶، ورواية عن أحمد⁷.

4- القول الرابع: أنها تجلس عادة نساءها، كأمتها وأختها وعمتها وخالتها، اختاره عطاء⁸، والثوري⁹،

والأوزاعي¹⁰، وهو رواية عن أحمد¹¹.

أدلة القول الأول:

1- قول النبي ﷺ لحمنة: ((تَحْيِضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْماً، أَوْ

ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ يَوْماً، كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهَرْنَ، لِمَقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ.))¹²، فقد ردها النبي ﷺ

إلى ذلك، ولم يردها إلى غيره مما ذكروا¹³.

1 انظر: ابن الملقن، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، ط1، 155/1.

2 انظر: ابن الملقن، المرجع السابق، ط1، 225-226.

3 انظر: الرافعي، فتح العزيز، د. ط1، 311/1، النووي، روضة الطالبين، ط3، 143/1، الشربيني، مغني المحتاج، د. ط1، 114/1.

4 انظر: ابن أبي عمر، المرجع السابق، 182/10.

5 انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ط1، 41/21.

6 انظر: ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة، ط1، 76/1.

7 انظر: ابن أبي عمر، المرجع السابق، 182/10.

8 هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح، من فقهاء التابعين بمكة، ومن أجلاتهم، توفي سنة 114هـ أو 115هـ. انظر: طبقات الفقهاء، 69، العبر 141/1، 142.

9 هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، إمام الحفاظ، وسيد العلماء العاملين في زمانه، توفي سنة 161هـ. انظر: سير أعلام النبلاء 229/7 - 279.

10 هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعي، إمام الشاميين وفقههم، وأحد الزهاد والكتاب المترسلين، توفي سنة 157هـ. انظر: وفیات الأعيان 127/3، 128، العبر 227/1.

11 انظر: ابن أبي عمر، الشرح الكبير على المقنع، ط1، 182/10.

12 أخرجه أبو داود، في السنن: باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، من كتاب الطهارة. 67/1 رقم 287.

13 انظر: ابن أبي عمر، المرجع السابق، 182/10.

2- لأن هذه ترد إلى غالب عادات النساء في وقتها، بمعنى أنها تجلس في كل شهر مرة، فكذلك في عدد أيامها¹.

أدلة القول الثاني:

1- لأن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر متيقن، وفيما عداه مشكوك فيه، فلا يترك اليقين إلا بيقين، أو أمانة ظاهرة؛ كالتمييز والعادة².

وأما حديث حمدة الذي استدل به أصحاب القول الأول فقد حمله أصحاب القول الثاني على أنها كانت معتادة ولم تكن مبتدأة، ومعناه: " ستة إن اعتادتها أو سبعة كذلك، أو لعلها شكت هل عادتها ستة أو سبعة؟ فقال: ستة إذا لم تذكر عاداتك، أو سبعة إن ذكرت أنها عاداتك، أو لعل عادتها كانت مختلفة فيهما؟ فقال: ستة في شهر الستة، وسبعة في شهر السبعة "³.

يقول الرافعي في فتح العزيز نقلاً عن أصحاب الشافعي: " منشأ القولين الذين ذكرناهما: تردد الشافعي رحمه الله في أن حمدة كانت مبتدأة أو معتادة، إن قلنا: كانت معتادة رددنا المبتدأة إلى الأقل أخذاً باليقين، ومن قال بهذا قال: لعله عرف من عادتها أنها أحد العددين الغالبين، إما الست أو السبع، لكن لم يعرف عينه فلذلك قال: " تحيضي ستاً أو سبعا ". وإن قلنا: كانت مبتدأة رددنا المبتدأة إلى الغالب "⁴.

2- احتياطاً للعبادة⁵.

أدلة القول الثالث:

1- لأنه زمان الحيض، فإذا رأت الدم فيه جلسته كالمعتادة⁶.

أدلة القول الرابع:

1- لأن الظاهر أنها تشبههن في ذلك¹.

1 انظر: ابن أبي عمر، المرجع السابق، 182/10.

2 انظر: ابن أبي عمر، المرجع السابق، 182/10، الشيرازي، المهذب، 2، 79/1، ابن قاضي شعبة، بداية المحتاج في شرح المنهاج، ط1، 193/1، الشريبي، مغني المحتاج د.ط. 114/1.

3 انظر: الشريبي، مغني المحتاج شرح المنهاج، د.ط. 114/1.

4 انظر: الرافعي، فتح العزيز، د.ط. 311/1.

5 انظر: الغزالي، الوسيط، ط1، 427/1.

6 انظر: ابن أبي عمر، الشرح الكبير على المقنع، ط1، 182/10.

المطلب الثاني: حكم الزيادة على الركوع الثاني في صلاة الكسوف عند تمادي الكسوف:

ذكر ابن الملحق تحت قاعدة: الواجب لا يترك إلا لواجب عدة فروع، واستثنى منها عدة مسائل؛ منها: "زيادة ركوع ثان فأكثر عند تمادي الكسوف على وجه قوي؛ خلافاً لما صححه الرافعي والنووي²."

اتفق الفقهاء على أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة؛ لأن النبي ﷺ فعلها وأمر بها، واتفقوا في الجملة أيضاً على أن أقلها ركعتان، في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسجودان³، واختلفوا فيما إذا تمادى الكسوف فهل يزيد المصلي ركوعاً ثالثاً أم لا يزيد؟، على قولين⁴:

القول الأول: جواز الزيادة بركوع ثالث فأكثر، وهو مذهب الحنابلة⁵، واختاره بعض الشافعية كابن خزيمة في صحيحه⁶، وابن المنذر في الأوسط⁷، والخطابي في معالم السنن⁸، وتقي الدين السبكي⁹، وابن الملحق تبعاً له¹⁰.

القول الثاني: حرمة الزيادة على الركوع الثاني، وهو مذهب الشافعية¹¹، ومال إليه البخاري¹².

أدلة القول الأول:

1- ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى حين كسفت الشمس ثماني

-
- 1 انظر: ابن أبي عمر، المرجع السابق، 182/10.
 - 2 انظر: ابن الملحق، الأشباه والنظائر، ط1، 204/1، وتحقيق الخضير 322/1.
 - 3 انظر: ابن قدامة، المغني، ط1، 324/3، النووي، المجموع، د. ط. 47/5.
 - 4 انظر: ابن قدامة، المرجع السابق، 324/3، النووي، المرجع السابق، 47/5.
 - 5 انظر: البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ط3، 52/2، الحجاوي، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ط1، 205/1، ط1.
 - 6 انظر: ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ط1، جمع أبواب صلاة الكسوف، باب ذكر عدد الركوع في كل ركعة من صلاة الكسوف 317/2 ح رقم 1385.
 - 7 ط1، 300/5.
 - 8 ط1، 222/1.
 - 9 انظر: ابن السبكي، الأشباه والنظائر، ط1، 195/1.
 - 10 انظر: ابن الملحق، ط1، 204/1، وعمدة المحتاج له، ط1 72/4.
 - 11 انظر: الرافعي، العزيز شرح الوجيز، د. ط 373/2، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، د. ط. 317/1.
 - 12 انظر: صحيح البخاري في الصحيح، أبواب الكسوف، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، ط1، 40/2، حديث رقم 1065.

ركعات، في أربع سجعات¹، وعن علي عليه السلام مثل ذلك².

وله عن جابر: صلى ست ركعات بأربع سجعات³، ولأبي داود عن أبي بن كعب: صلى فركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، وفعل في الثانية مثل ذلك⁴.

وجه الدلالة: أنه لا يمكن الجمع بين الروايات إلا بالحمل على الزيادة لتمامي الكسوف⁵.

وقد ضعف جماعة من أهل العلم هذه الأحاديث كلها، على الترتيب التالي:

أ- أما حديثي ابن عباس وعلي عليه السلام فقد ضعفهما ابن حبان والبيهقي وغيرهما؛ يقول ابن حبان في صحيحه: "خبر حبيب ابن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ثماني ركعات وأربع سجعات ليس بصحيح؛ لأن حبيباً لم يسمع من طاوس هذا الخبر، وكذلك خبر علي رضوان الله عليه أنه صلى الله عليه وسلم صلى في صلاة الكسوف هذا النحو؛ لأننا لا نحتاج بحنش وأمثلة من أهل العلم، وكذلك أغضينا عن إملائه"⁶.

ويقول البيهقي في السنن الكبرى بعد ذكره لحديث ابن عباس عليه السلام: "وأما محمد بن إسماعيل البخاري فإنه أعرض عن هذه الروايات التي فيها خلاف رواية الجماعة.

وقد روينا عن عطاء بن يسار وكثير بن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاها ركعتين، في كل ركعة ركوعين. وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلّس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس، ويحتمل أن يكون حملة عن غير موثوق به عن طاوس. وقد روى سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس من فعله أنه صلاها ست ركعات في أربع سجعات، فخالفه في الرفع والعدد جميعاً"⁷.

1 رواه مسلم في الصحيح، الكسوف، باب ذكر من قال: إنه يركع ثماني ركعات في أربع سجعات 627/2 ح 18 - 908 وقال: عن علي مثل ذلك.

2 أخرجه أحمد في المسند ط1، 143/1.

3 رواه مسلم في الصحيح كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، 622/ ح 904.

4 رواه أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب من قال أربع ركعات، 307/1 ح 1182، قال الشيخ الألباني: ضعيف.

5 انظر النووي، المجموع، د.ط. 49/5.

6 ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، ط1، 98/7-99.

7 البيهقي، السنن الكبرى، ط1، 25/7.

ب- وأما حديث جابر رضي الله عنه فقد قال عنه الشافعي: " هو من وجه منقطع، ونحن لا نثبت المنقطع على الانفراد، ووجه نراه -والله أعلم- غلطاً" ¹.

ت- وأما حديث أبي بن كعب رضي الله عنه فقد قال عنه صاحب عون المعبود شرح سنن أبي داود: "في إسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله الرازي، قال الفلاس: سيئ الحفظ، وقال بن المديني: يخلط، وقال بن معين: ثقة. قال المنذري: في إسناده أبو جعفر واسمه عيسى بن عبد الله بن ماهان الرازي، وفيه مقال، واختلف فيه قول بن معين وبن المديني رضي الله عنه" ².

أدلة القول الثاني:

1- الحديث المتفق عليه عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته، فصلّى أربع ركعات في ركعتين، وأربع سجّدت" ³، فروايات الركوعين رويت في الصحيحين، فهي أشهر وأصح، فوجب تقديمها ⁴.

2- القياس على سائر الصلوات، حيث أنها لا تقبل الزيادة ⁵.
يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "وقد روي في صفة صلاة الكسوف أنواع؛ لكن الذي استفاض عند أهل العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه البخاري ومسلم من غير وجه وهو الذي استحبه أكثر أهل العلم: كمالك والشافعي وأحمد: أنه صلى بهم ركعتين في كل ركعة ركوعان" ⁶.

ويقول البيهقي في معرفة السنن والآثار: "وذهب جماعة من أهل الحديث إلى تصحيح الروايات في عدد

1 انظر: البيهقي، المرجع السابق، 25/7.

2 الفيروز أبادي، عون المعبود مع حاشية ابن القيم ط2، 35/4.

3 رواه البخاري في الصحيح، كتاب الكسوف، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، 29/2 ح 1016، ورواه مسلم في الصحيح كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، 618/2 ح 901، و902.

4 انظر النووي، المجموع، د.ط. 50/5.

5 انظر: الجويني، نهاية المطلب ط2، 637/1، 2.

الرافعي، الشرح الكبير، د.ط. 70/5.

الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، د.ط. 317/1.

6 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ط1، 259/24.

الركعات، وحملوها على أن النبي ﷺ فعلها مرات، وأن الجميع جائز.

فمن ذهب إليه إسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو بكر بن إسحاق الضبي، وأبو سليمان الخطابي، واستحسنه أبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر صاحب الخلافيات.

والذي ذهب إليه الشافعي، ثم محمد بن إسماعيل البخاري من ترجيح الأخبار أولى، لما ذكرنا من رجوع الأخبار إلى حكاية صلاته يوم توفي ابنه صلى الله عليه وسلم، والله أعلم¹.

المطلب الثالث: حكم الصلاة على سجاد خفي فيه موضع النجاسة:

ذكر ابن الملقن تحت قاعدة: "ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدوراً فهو واجب"، فروعاً؛ منها: إذا خفي عليه موضع النجاسة من الثوب أو البدن لزمه غسله كله؛ لأنه تيقن إصابته النجاسة، ولا يمكنه تيقن الطهارة إلا بغسل الجميع، وإن كان على سجاد فله أن يصلي على أي موضع شاء منها؛ ولا يلزمه غسل الجميع كما في الثوب².

وقد اختلف الفقهاء في حكم الصلاة على سجاد خفي فيه موضع النجاسة على قولين:

1- القول الأول: أنه لا يجوز للمصلي أن يصلي عليه حتى يغسله أو ييسط عليه شيئاً، وهو مذهب متأخري الشافعية والحنابلة³.

2- القول الثاني: أنه يجوز له أن يصلي على أي موضع شاء منه، ولا يلزمه غسل الجميع، وهو اختيار ابن الوكيل⁴، وابن الملقن تبعاً له⁵.

أدلة القول الأول:

1- لأنه تيقن إصابته النجاسة، ولا يمكنه تيقن الطهارة إلا بغسل الجميع⁶.

1 البيهقي، معرفة السنن والآثار، ط 1 151/5.

2 ابن الملقن، الأشباه والنظائر، ط 1، 223/1، تحقيق الخضير 348/1.

3 انظر: النووي، المجموع شرح المذهب، د. ط. 153/3، العلائي، المجموع المذهب، د. ط. ص 573.

4 البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ط 3، 211/1، ابن أبي عمر، الشرح الكبير مع المغني، د. ط. 161/10.

5 ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، ط 1، 402/1.

6 ابن الملقن، المرجع السابق، 223/1، تحقيق الخضير 348/1.

7 ابن الملقن، المرجع السابق، 223/1.

2- لأن كل موضع من السجاد مساو لغيره في جواز طهارته وحلول النجاسة فيه، ولأن الحظر والإباحة إذا اختلطا غلب حكم الحظر، ولم يسع فيه الاجتهاد.¹

أدلة القول الثاني:

1- عدم تيقن ملاقة النجاسة؛ لأن الأصل الطهارة.²

المطلب الرابع: حكم تيمم العاصي بسفره:

اتفق الفقهاء على جواز التيمم في السفر مطلقاً؛ سواء كان السفر قصيراً أم طويلاً³، لكنهم اختلفوا في جوازه للمسافر سفر معصية على قولين، بناء على الخلاف بينهم في كون التيمم عزيمة أم رخصة.

(1) القول الأول: وهو قول الجمهور من الحنفية⁴، والمالكية⁵، والشافعية في الأصح⁶، والحنابلة⁷: أنه يجب على العاصي بسفره التيمم، وقد اختاره ابن الملقن عند ذكر قاعدة: "الرخص لا تناط بالمعاصي".⁸

(2) القول الثاني: وهو قول عند الشافعية⁹: أنه لا يجوز له التيمم إلا أن يتوب.

أدلة القول الأول:

1- لأن التيمم عزيمة، فلا يجوز تركه، بخلاف بقية الرخص، فيجب على العاصي بسفره التيمم إن فقد الماء.¹⁰

2- لأنه حكم لا يختص بالسفر، فأبيح في سفر المعصية، كمسح اليوم والليل.¹¹

أدلة القول الثاني:

-
- 1 الماوردي، الحاوي الكبير، ط1، 246/2.
 - 2 ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، ط1، 402/1.
 - 3 ابن قدامة، المغني، ط5 310/1، الزيلعي، تبين الحقائق، ط1 37/1، الخطاب، مواهب الجليل، ط1 327/1، الشيرازي، المهذب، ط1 36/1.
 - 4 شبيخي زادة، مجمع الأخر، د.ط. 244/1.
 - 5 الخطاب، مواهب الجليل، ط1 328/1.
 - 6 الخطيب الشربيني، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، ط1 171/1.
 - 7 البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ط3 177/1.
 - 8 ابن الملقن، الأشباه والنظائر، ط1 260/1.
 - 9 النووي، المجموع شرح المهذب، ط1 551/1.
 - 10 ابن قدامة، المغني، ط5 311/1، ابن أبي عمر المقدسي، الشرح الكبير مع المغني، ط1 130/10.
 - 11 ابن قدامة، المغني، ط5 311/1.

1- لأن التيمم رخصة في حق العاصي بسفره ، والرخص لا تستباح بالمعاصي.¹

المطلب الخامس: العدد المجزئ في الصلاة على الميت:

اتفق الفقهاء على أن الصلاة على الميت غير الشهيد فرض كفاية ، إذا قام به قوم سقط عن الباقيين²، لكنهم اختلفوا في العدد المجزئ لتلك الصلاة على أربعة أقوال:

1- القول الأول: أن الفرض يسقط بواحد، وهو مذهب جمهور الفقهاء.³

وقد اختاره ابن الملقن في أشباهه ؛ حيث ذكر في كتاب الإقرار تحت فائدة: أقل الجمع ثلاثة على المشهور وقيل: اثنان ، ما نصه: "ويكفي في الصلاة على الميت اثنان - على وجه - بناء على الثاني كما حكاه الرافعي ، قلت: وقيل: ثلاثة، بناء على الأول ، والأصح: الاكتفاء بواحد ؛ لأنه لا يشترط لها الجماعة ، فكذا العدد كما في غيرها."⁴

2- القول الثاني: أن الواجب اثنين ، وهو قول عند الشافعية⁵، نص عليه في الأم وقطع به الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما.⁶

3- القول الثالث: أن الواجب ثلاثة ، وهو قول عند الشافعية.⁷

4- القول الرابع: أن الواجب أربعة ، وهو قول عند الشافعية⁸، اختاره الشيخ أبو علي.⁹

أدلة القول الأول:

1- إجماع الصحابة على ذلك ؛ فقد روى البيهقي في السنن الكبرى من حديث ابن عباس رضي

1 النووي، المجموع شرح المذهب ، ط 1 551/1.

2 ابن هبيرة الحنبلي، إجماع الأئمة الأربعة واختلافهم ، ط 3 217/1.

3 الرملي الشافعي، نهاية المحتاج د.ط. 483/2 ، البهوتي الحنبلي ، كشف القناع عن متن الإقناع ، ط 14 118/14

4 ابن الملقن، الأشباه والنظائر ، ط 1 63/2

5 الرملي الشافعي، نهاية المحتاج، د.ط. 483/2

6 ابن الملقن ، عمدة المحتاج إلى شرح المنهاج ، ط 14 190/14

7 الرملي الشافعي، نهاية المحتاج، د.ط. 483/2

8 الرملي الشافعي، نهاية المحتاج، د.ط. 483/2

9 هو أبو علي الحسن بن القاسم الطبري الشهير بأبي علي الطبري، المتوفى سنة 350 هـ ، فقيه من فقهاء الشافعية، يُنسب إلى طبرستان، درس ببغداد علي يد شيخه أبي علي بن أبي هريرة، وصنف «المحرر في النظر»، و«الإفصاح» و«المحرر» و«العدة» في المذهب، كتب في الأصول، وألف في الجدل، وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد، وعلق عن أبي علي بن أبي هريرة، وهي التعليقة التي تنسب إلى أبي علي. انظر: الذهبي ، سير أعلام النبلاء 63/16.

الله عنهما قال: «لَمَّا صَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُدْخِلَ الرَّجُلُ فَصَلَّوْا عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِمَامٍ أَرْسَالًا حَتَّى فَرَّغُوا، لم يؤمهم على رسول الله ﷺ أحدٌ»¹، قال ابن عبد البر في التمهيد: "وأما صلاة الناس عليه أفذاذاً، فمُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ السِّيَرِ وَجَمَاعَةِ أَهْلِ النَّقْلِ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ."²

2- قياساً على أن الجماعة لا تشترط في الصلاة على الميت، فكذا العدد.³

أدلة القول الثاني:

بناء على أن أقل الجمع اثنان.⁴

أدلة القول الثالث:

بناء على أن أقل الجمع ثلاثة⁵؛ لما رواه الدارقطني في سننه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال: "صلوا على من قال: لا إله إلا الله."⁶

أدلة القول الرابع:

قياساً على تفريعهم في حمل الجنازة أنه لا يجوز النقصان فيه عن أربعة؛ لأن ما دونه إزراء بالميت، فالصلاة أولى لأن مقصودها أهم.⁷

وقد رُذِّ هذا القول بأن الحمل بين عمودي الجنازة يحصل بثلاثة.⁸

المطلب السادس: الحكم إذا لم يجد المزكي لإبله بنت المخاض وبنت اللبن:

ذكر ابن الملقن تحت قاعدة: "ما عُلقَ بعدم مبدل ووجدان بدله"، صوراً منها: لو لم يكن في إبله بنت مخاض⁹ عدل إلى ابن لبون¹ ذكر بالنص، فلو فقدتها فهل يتعين شراء بنت مخاض، أو له أن يشتري ابن لبون؟

1 البيهقي، السنن الكبرى، باب الجماعة يُصلُّون على الجنازة أفذاذاً، 7/ 362 رقم 6988، وقد ضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير 1214/3.

2 ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ط 1 347/16.

3 ابن قاضي شهبة، بداية المحتاج ط 1 452/1، البهوتي الحنبلي، كشف القناع عن متن الإقناع ط 14/118، ابن قدامة، الكافي ط 12/37.

4 ابن قاضي شهبة، بداية المحتاج ط 11/452.

5 ابن قاضي شهبة، بداية المحتاج ط 11/452.

6 أخرجه الدارقطني في السنن، في باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، برقم 1776 2/401، وقد ضعفه السيوطي في الجامع الصغير ص 5012.

7 ابن قاضي شهبة، بداية المحتاج ط 1 452/1.

8 الدميري، النجم الوهاج في شرح المنهاج ط 13/53.

9 ابن المخاض هو: ولد الناقة يأخذ في السنة الثانية، والأنثى بنت مخاض، والجمع فيهما بنات مخاض وقد يقال ابن المخاض بزيادة اللام، سمي بذلك

فوجهان، أصحابهما: الثاني، والأول قوي؛ لأنه إذا آل الأمر إلى التحصيل فيتعين تحصيلها إذ لا مشقة، ولأنه
أحوط².

أجمع الفقهاء على أن في كل خمس من الإبل شاة إلى أربع وعشرين، فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها ابنة
مخاض إلى خمس وثلاثين، فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر³.

لكن اختلف الفقهاء فيما لو فقدتهما معاً فماذا يجب عليه، على قولين:

القول الأول: وجوب شراء بنت المخاض، وهو قول مالك⁴، وأحمد⁵، واختاره ابن الملقن، وحكاه النووي
عن صاحب التقریب⁶.

القول الثاني: التخيير في شراء أي منهما، وهو مذهب الشافعية⁸.

أدلة القول الأول:

1- لأنهما لو استويا في الوجود لم يجز ابن لبون، فكذا إذا عدما وتمكن من شرائهما¹.

لأن أمه قد ضربها الفحل فحملت ولحقت بالمخاض وهن الحوامل، ولا يزال ابن مخاض حتى يستكمل السنة الثانية، فإذا دخل في الثالثة فهو
ابن لبون. انظر: المصباح المنير 565/2.

1 ابن اللبون هو: ولد الناقة يدخل في السنة الثالثة، والأنثى بنت لبون، سمي بذلك لأن أمه ولدت غيره فصار لها لبن، وجمع الذكور كالإناث: بنات
اللبون. انظر: المصباح المنير 548/2.

2 ابن الملقن، الأشباه والنظائر، ط 1 403/1.

3 انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، د. ط. 20/2، ابن قدامة، المغني، ط 1، 468/2.

4 انظر: الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير د. ط. 433/1.

5 انظر: البهوتي، كشف القناع، ط 1، 835/2.

6 انظر: النووي، المجموع، دار الفكر، د. ط. 331/5.

7 هو الإمام أبو الحسن القاسم، ابن القفال الشافعي الكبير، القاسم بن محمد بن علي بن إسماعيل. كان إماماً جليلاً حافظاً، برع في حياة أبيه، لا يُعلم
له تاريخ وفاة.

وكتابه "التقریب" في فروع الشافعية كتاب بديع تخرج به فقهاء خراسان، وتحسنت به طريقة العراقيين، أثني عليه البيهقي واعتمد عليه في جمعه لنصوص
الشافعي، وهو شرح على مختصر المزني استكثر فيه من الأحاديث ومن نصوص الشافعي، قال الإسوي: ولم أر في كتب الأصحاب أجل منه،

وقد نسب بعض المتقدمين إلى والده القفال نفسه، والمعروف أنه لولده، راجع: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة 163/1، كشف
الظنون 379/1 العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن ص 68.

8 انظر: النووي، المجموع، د. ط. 331/5، والخطيب الشريفي، مغني المحتاج، د. ط. 370/1.

أدلة القول الثاني:

- 1- عموم حديث أنس رضي الله عنه في الكتاب الذي كتبه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وفيه: فإن لم تكن فابن لبون ذكر².
ونوقش: بأن الحديث محمول على حال وجوده؛ لأن ذلك للرفق به، إغناء له عن الشراء، ومع عدمه لا يستغنى عن الشراء³.

المبحث الثاني: مسائل قسم المعاملات.

المطلب الأول: حكم إشارة الناطق في المعاملات:

ذكر ابن الملقن تحت قاعدة: "إشارة الناطق، أنها كعبارته في ثلاثة مسائل؛ منها: صحة بيعه بلا شك⁴."

ولم يذكر هذه الصورة إلا ابن الوكيل في أشباهه⁵، فقال معللاً ذلك بأن المقصود معرفة الرضا، وهو حاصل بالإشارة، فتعقب ابن الملقن كلام ابن الوكيل في أشباهه قائلاً: "وفي هذا نظر"⁶.

تحرير محل النزاع:

إشارة الناطق لها حالتان:

أ- أن تكون في حقوق الله تعالى: فلا خلاف بين الفقهاء في أنها كعبارته⁷؛ واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى: {وَإِنْ تَجَهَّرَ بِأَلْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ وَنُوحِيَ إِلَيْهِ} سورة طه: 7، ومحدث أبي قتادة رضي الله عنه عندما صاد حمار وحش، ولم يكن أحرم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم لرفقته: ((منكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها؟

1 انظر: النووي، المرجع السابق، 331/5.

2 رواه البخاري في الصحيح، كتاب الجنائز، باب زكاة الغنم، 118/2 ح 1454.

3 انظر: ابن قدامة، المغني، ط1، 471/2.

4 ابن الملقن، الأشباه والنظائر، ط1، 505/1، وتحقيق الخضير، ط1 260/2.

5 انظر: ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، ط1، 75/2، تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، ط1، 84/1، السيوطي، الأشباه والنظائر، ط1 ص312، والزرکشي، المنشور، ط2، 166/1.

6 ابن الملقن، المرجع السابق، 505/1، وتحقيق الخضير، ط1 260/2.

7 العسقلاني، فتح الباري، ط1، 375/10.

قالوا: لا، قال: فكلوا¹، والصيد محرم على المحرم لحق الله.

ب- أن تكون في حقوق الأدميين: كالعقود - ومنها البيوع -، والإقرار والوصية ونحو ذلك، فقد اختلف الفقهاء في حكمها على قولين اثنين:

1- القول الأول: أنها لغو، ولا يعتد بها إلا في صور، وهو قول الجمهور من الحنفية²، والشافعية³، والحنابلة⁴، واختاره ابن الملقن⁵.

2- القول الثاني: أنها ليست لغوًا، ويعتد بها، وهو مذهب المالكية⁶، واختاره ابن الوكيل⁷، وشيخ الإسلام ابن تيمية⁸.

أدلة القول الأول:

- 1- أن العدول من العبارة إلى الإشارة يومهم بخلاف المقصود، فهي لا تُقصد للإفهام إلا نادرًا⁹.
- 2- أن الأصل في العقود هو التراضي المذكور في قوله تعالى: {يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ} سورة النساء: 29، وقوله تعالى:

1 أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الحج باب: لا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَالُ 13/3 برقم 1824، ومسلم في الصحيح كتاب الحج باب تحريم الصيد للمحرم برقم 853/2 برقم 1196.

2 انظر: الدمشقي الحنفي، الفرائد البهية في القواعد الفقهية، ط1، ص43.

وابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ط4، 511/2، 595/5.

3 انظر: البجيري، حاشية البجيري على شرح منهج الطلاب، د.ط. 9/4، ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، ط1، 75/2، تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، ط1، 84/1، السيوطي، الأشباه والنظائر، ط1، ص312، الزركشي، المنشور، ط2، 166/1.

4 انظر: البهوتي، كشف القناع، ط1، 2427/5.

5 انظر: ابن الملقن، الأشباه والنظائر، ط1، 505/1، وتحقيق الحضيبي ط1 260/2.

6 انظر: الخطاب الرعي المالكي، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، ط5، 10/2.

7 انظر: ابن الوكيل، المرجع السابق، 75/2.

8 انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى د. ط. 7/29.

9 انظر: البجيري، المرجع السابق، 9/4.

- إِنِ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴿٤﴾ سورة النساء: 4 ، والمعاني التي في النفس لا تنضبط إلا بالألفاظ التي قد جعلت لإبانة ما في القلب؛ إذ الأفعال من المعاطاة ونحوها تحمل وجوهاً كثيرة¹.
- 3- أن العقود من جنس الأقوال، فهي في المعاملات كالذكر والدعاء في العبادات².

أدلة القول الثاني:

- 1- أن كل لفظ أو إشارة فهم منها الإيجاب والقبول لزم بما البيع وسائر العقود³.
- 2- أن الإشارة أولى بالجواز من المعاطاة؛ لأنها يطلق عليها أنها كلام وتنزل منزلته؛ ومن الأدلة على ذلك:
- أ- قوله تعالى: {قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا} سورة آل عمران: 41؛ والرمز: الإشارة⁴.
- ب- ما أخرجه أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجارية سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله، إن عليّ عتق رقبة مؤمنة. فقال لها رسول الله: "أين الله؟" فأشارت إلى السماء بإصبعها السبابة، فقال لها: "من أنا؟" فأشارت بإصبعها إلى رسول الله وإلى السماء، أي: أنت رسول الله، فقال: "أعتقها".⁵
- يقول القرطبي في تفسيره: "فأجاز الإسلام بالإشارة الذي هو أصل الديانة الذي يُحرز الدم والمال، وتُستحق به الجنة ويُنجى به من النار، وحكم بإيمانها كما يحكم بنطق من يقول ذلك، فيجب أن تكون الإشارة عاملة في سائر الديانة"⁶.

المطلب الثاني: حكم المسابقة على الصِّراع أو المصارعة بعوض:

أجمع الفقهاء على جواز المسابقة في الجملة⁷، وقد قسمها الفقهاء إلى ضربين: مسابقة بغير عوض،

1 انظر: ابن تيمية، المرجع السابق، 6/29.

2 انظر: ابن تيمية، المرجع السابق، 6/29.

3 ذكره الخطاب في مواهب الجليل 10/5 نقلاً عن ابن عرفة في المنتقى، وانظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى د. ط. 7/29، ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، ط1، 75/2.

4 انظر: الخطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، ط2 10/5، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط1، 123/5.

5 أخرجه أحمد في المسند، ط1، 1421هـ - 2001م. 285/13 برقم 7906، وفي إسناده المسعودي، وقد اختلط.

6 123/5.

7 انظر: ابن أبي عمر، الشرح الكبير مع المعني، ط1 53/15.

ومسابقة بعوض.

(أ) فأما المسابقة بغير عوض، فتجوز مطلقاً من غير تقييد بشيء معين؛ كالمسابقة على الأقدام، والسفن، والطيور، والبغال، والحمير، والفيلة، وتجوز المصارعة، ورفع الحجارة؛ ليعرف الأشد، وغير هذا¹، وقد استدلل الفقهاء لهذا بعدة أدلة منها:

1- أن النبي ﷺ كان مع عائشة في سفر، فسابقته على رجلها فسبقتها، قالت: فلما حملت اللحم سابقته فسبقتني، فقال: «هذه بتلك». رواه أبو داود.²

2- مسابقة سلمة بن الأكوع رجلاً من الأنصار بين يدي النبي في يوم ذي قرد.³

3- مصارعة النبي ﷺ ركانة بن عبد يزيد القرشي فصرعه. رواه الترمذي.⁴

4- لأنه ﷺ مر يقوم يربعون حجراً -يعني يرفعونه- ليعرفوا الأشد منهم، فلم ينكر عليهم.⁵ وسائر المسابقة يقاس على هذا.

(ب) وأما المسابقة بعوض، فقد اتفق الفقهاء على جوازها في ثلاث صور؛ وهي الخيل والإبل والسهم، واختلفوا فيما عدا ذلك، ومنها الصراع والمصارعة، على ثلاثة أقوال:

1- القول الأول: جواز المصارعة بعوض، وهو مذهب الحنفية⁶، وقول عند الشافعية⁷.

2- القول الثاني: عدم جوازها بعوض، وهو مذهب المالكية⁸، والشافعية⁹، والحنابلة¹⁰. وقد اختاره ابن الملقن في أشباهه عند ذكره لقاعدة: "ما يثبت على خلاف الدليل للحاجة قد يتقيد بقدرها، وقد يصير أصلاً

1 انظر: العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ط 1 422/7، ابن أبي عمر، الشرح الكبير مع المغني، ط 1 53/15.

2 في: باب في السبق على الرجل، من كتاب الجهاد. 28/2.

3 ذو قرد: ماء نحو يوم من المدينة، مما يلي بلاد غطفان. والحديث أخرجه مسلم، في: باب غزوة ذي قرد وغيرها، من كتاب الجهاد. 3/ 1439..

4 في باب العمائم على القلائس، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى 278 / 7، كما أخرجه أبو داود، في: باب في العمائم، من كتاب اللباس، 2/ 376

5 ذكره أبو عبيد، في غريب الحديث 1/ 15، 16

6 انظر: أبو الحسين القدوري، التجريد، ط 1 6388/12

7 انظر: ابن أبي شعبة، بداية المحتاج، ط 1 377/4.

8 انظر: عبد الوهاب البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة، ط 1 1773/3.

9 انظر: الرملي، نهاية المحتاج، د. ط. 166/8.

10 انظر: البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ط 3 81/4.

مستقلاً".¹

3- القول الثالث: حرمة المصارعة مطلقاً سواء كانت بعوض أم بغير عوض، وهو قول حكاة البغوي من الشافعية.²

أدلة القول الأول:

- 1- لورود الأثر بذلك ؛ كما في مصارعة النبي ﷺ ركانة على مائة، فصرعه النبي ﷺ، وكان لا يصرع، ثم عاد، فصرعه ﷺ، ثم عاد فصرعه ﷺ، فأسلم، ورد عليه الغنم.³
- 2- لأنهم اعتبروها من عدة القتال ؛ لأن فيها إدماناً وقوة.⁴

أدلة القول الثاني:

- 1- عموم حديث: «لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر»⁵، فقد اختصت هذه الثلاثة بتجويز العوض فيها؛ لأنها من آلات الحرب المأمور بتعلمها وإحكامها والتفوق فيها. وفي المسابقة بها مع العوض مبالغة في الاجتهاد فيها والإحكام لها، وقد ورد الشرع بالأمر بها والترغيب في فعلها، قال الله تعالى: {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم}.⁶
 - 2- أن غير هذه الثلاثة لا يحتاج إليها في الجهاد غالباً⁷، وليست عدة للقتال.⁸
- وقد أجابوا عن حديث ركانة بأن غرض النبي ﷺ من مصارعته كان ليريه شدته ليسلم، لهذا لما أسلم رد

1 انظر: ابن الملقن، الأشباه والنظائر، ط 1، 117/2.

2 انظر: البغوي، التهذيب، ط 1 77/8.

3 سبق تخريجه.

4 انظر: ابن أبي شهبه، بداية المحتاج، ط 1 377/4.

5 أخرجه أبو داود في السنن في: باب في السبق، من كتاب الجهاد. 28/2.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الرهان والسبق، من أبواب الجهاد. عارضة الأحوذى 7/ 192. والنسائي، في: باب السبق، من كتاب الخيل. المجتبى 6/ 188. وابن ماجه، في: باب السبق والرهان، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه 2/ 960. والإمام أحمد، في: المسند 2/

474، 385، 358، 256

6 انظر: ابن أبي عمر، الشرح الكبير مع المغني، ط 1 53/15.

7 انظر: ابن أبي عمر، الشرح الكبير مع المغني، ط 1 53/15.

8 انظر: الشرييني، مغني المحتاج في شرح المنهاج، ط 1 168/6.

عليه غنمه.¹

أدلة القول الثالث:

1- لما فيها من إلحاق الضرر بالبدن ، وتحييج العداوة بين المتصارعين.²

المبحث الثالث: مسائل قسم الأسرة.

المطلب الأول: ما ينظر إليه في المرأة الأجنبية عند المعاملة والشهادة.

لا يخلو نظر الرجل الأجنبي إلى المرأة الأجنبية من أحد أمرين: إما أن يكون لسبب أو لغير سبب:

أ- إن كان لغير سبب أو حال الفتنة: فهو حرام عليهما بلا خلاف بين الفقهاء³؛ واستدلوا بعدة أدلة منها:

1- عموم قوله تعالى: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُونَ فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ} (٣٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ (٣١) سورة النور: 30-31.

2- لأن نظر كل واحد منهما إلى صاحبه يدعو إلى الافتتان به⁴.

3- لما روي أن النبي ﷺ صرف وجه الفضل بن العباس - وكان رديفه بمنى - عن النظر إلى الخثعمية، وكانت ذات جمال وقال: ((شاب وشابة، وأخاف أن يدخل الشيطان بينهما.))⁵

لكنهم اختلفوا في حدود النظر في هذه الحالة على قولين:

القول الأول: أنه يحرم النظر إلى جميع البدن - وهو ظاهر كلام أحمد -.

القول الثاني: أنه يحرم إلى ما عدا الوجه والكفين - وهو رواية عند أحمد، ومذهب الشافعي، وليس هذا

1 انظر: ابن أبي شعبة، بداية المحتاج، ط1 377/4، الدميري، النجم الوهاج في شرح المنهاج، ط1 588/9.

2 انظر: ابن أبي شعبة، بداية المحتاج، ط1 377/4.

3 انظر: ابن قدامة، المغني، ط1، 498/9، الشريفي، مغني المحتاج، د.ط. 128/3.

4 انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، دار الفكر، د.ط. 35/9-36.

5 رواه الترمذي في السنن، كتاب الحج عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، ح 885 ولفظه: " رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما. "، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في المستند، مسند علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه، 75/1، ح 562، وفي 156/1 ح 1347، وقد قال عنه الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

المقام مقام بسط أدلة كل فريق منهما¹.

ب- إن كان النظر لسبب فهو ينقسم إلى قسمين:

1- محذور: كالنظر بمعصية وفجور فهو أغلظ تحريماً، وأشد مأثماً من النظر بغير سبب.

2- مباح: وهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون لضرورة كالطبيب، فيجوز له أن ينظر إلى ما دعت إليه الحاجة إلى علاجه من عورة وغيرها.

والقسم الثاني: أن يريد خطبتها، فهذا يجوز له تعمد النظر إلى وجهها وكفيها بإذنها وغير إذنها، ولا يتجاوز النظر إلى ما سوى ذلك من جسدها².

والقسم الثالث: أن يكون لتحمل شهادة أو حدوث معاملة: وهو موضع البحث في المسألة.

فلا خلاف بين الفقهاء في جواز النظر إلى وجه المرأة عند معاملتها ببيع أو شراء، أو تحمل شهادة عليها

أو أدائها³ عند عدم الفتنة، لكن الخلاف وقع بينهم في النظر إلى الكفين في هذه الحالة على قولين:

القول الأول: أنه مباح، وهو مذهب الحنفية⁴ والمالكية⁵، واختاره ابن الملحن⁶ تبعاً للإسنوي⁷ في المهمات⁸، وابن الوكيل في أشباهه¹.

1 انظر: ابن قدامة، المرجع السابق، 498/9، الشريبي، المرجع السابق، 128/3.

2 انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، دار الفكر، ط1 35/9-36.

3 انظر: ابن قدامة، المغني، ط1، 498/9، الشريبي، مغني المحتاج، د.ط. 128/3، الماوردي، المرجع السابق، 35/9-36.

4 انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، دار الفكر، ط2 492/6، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ط4، 193/1.

5 انظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير د. ط. 214/1 214/2.

6 ذكر ابن الملحن في أشباهه بتحقيق الأزهرى 303/2 وتحقيق د. فاطمة التميمي ص303 تحت قاعدة "ما يبيح المحذورات نارة يكون بمرض، ونارة يكون بإكراه، ونارة يكون بحاجة، ونارة يكون بجهل أو ظن" فروعاً منها: الثانية: إذا عامل المرأة ببيع أو غيره أو تحمل شهادة عليها أو أدائها، جاز له النظر إلى الوجه فقط، كذا قالوه، وفيه نظر.

7 هو الإمام عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم، الإمام العلامة، جمال الدين أبو محمد القرشي الأموي الإسنوي المصري، ولد بإسنا في رجب سنة 704هـ، وقدم القاهرة سنة 721هـ، وسمع الحديث، واشتغل في أنواع من العلوم، من تصانيفه: التمهيد والمهمات وغيرها، توفي فجأة في جمادي الآخرة سنة 772هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة 98/3.

8 انظر: الإسنوي، المهمات في شرح الروضة والرافعي، ط1، 21/7.

القول الثاني: أنه حرام، وهو مذهب الشافعية² والحنابلة³.

أدلة القول الأول:

- 1- قوله تعالى: { وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا }^(١) سورة النور: 31، قال علي وابن عباس وعائشة رضي الله عنهن: ما ظهر منها: الكحل والخاتم، فالوجه موضع الكحل، والكف موضع الخاتم والخضاب⁴.
- 2- أنه ليس بعورة؛ لما جاء من الأخبار في الرخصة في النظر إلى وجه الأجنبية وكفيها عند أمن الفتنة؛ ومنها:
- أ- ما روي أن امرأة عرضت نفسها على رسول الله ﷺ فنظر إلى وجهها، ولم ير فيها رغبة⁵.
- ب- ما روي أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال: ((يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه.))⁶
- ت- ما روي أن فاطمة رضي الله عنها لما ناولت أحد ابنيها بلالاً أو أنساً قال: رأيت كفها كأنها فلقة قمر⁷: أي قطعتة، فدل على أنه لا بأس بالنظر إلى وجه المرأة وكفيها⁸.
- 3- لأنها تحتاج إلى البيع والشراء والأخذ والعطاء، ولا يمكنها ذلك عادة إلا بكشف الوجه والكفين⁹.

1 363/2.

2 انظر: البكري، حاشية إعانة الطالبين، ط3، 306/1.

3 انظر: البهوتي، كشف القناع، ط1، 2397/5، شرح منتهى الإرادات له أيضاً، ط3، 105/5، ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، ط1، 162/13.

4 انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ط2، 45/6، الكاساني، بدائع الصنائع، ط2، 492/6، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار د. ط. 193/4، السرخسي، المبسوط د. ط. 152/10، المازري، شرح التلخيص، ط1، 471/1.

5 ذكره ابن الهمام في فتح القدير 25/10، وأصله عند البخاري في الصحيح، وفيه: التمس ولو خاتماً من حديد. في كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، 192/6 ح 5029، وفي باب القراءة عن ظهر القلب ح 5030.

6 رواه أبو داود في السنن، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، 62/4 ح 4104، قال الشيخ الألباني: صحيح. لم أعثر عليه.

8 انظر: قاضي زادة الحنفي، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، د. ط 28/10.

9 انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ط2، 492/6، ابن أبي عمر، الشرح الكبير مع المغني لابن قدامة، ط1، 248/10.

أدلة القول الثاني:

1- ما روي عن النبي ﷺ، أنه قال: ((المرأة عورة.))¹، وهذا عام في جميعها، تُرك في الوجه للحاجة، فيبقى فيما عداه².

وقد رد الحنفية هذا التعليل بأن الشرع استثنى العضوين للابتلاء بإبدائهما؛ لأن المرأة لا تجدد بدءاً من مزاوله الأشياء بيديها، ومن كشف وجهها لا سيما في الشهادة والمحكمة³.

2- لأن قول ابن عباس وعائشة قد خالفهما ابن مسعود رضي الله عنه، فقال: "الثياب"⁴، ورد هذا بأن تفسير ابن عباس هو قول عامة الصحابة في الآية⁵.

3- لأن الحاجة لا تدعو إلى كشفهما وظهورهما، كالحاجة إلى كشف الوجه، فلا يصح القياس، ثم يبطل قياسهم بالقدمين؛ فإنهما يظهران عادة، وسترهما واجب، وهما بالرجلين أشبه من الوجه، فقياسهما عليهما أولى⁶.

4- لاختصاص المعرفة بالوجه دون الكفين، ففي حالة المعاملة بالبيع والشراء ونحوها يلزم الرجل أن يعلم المرأة بعينها حتى يرجع عليها بأي زيادة أو نقص، وفي حالة الشهادة يلزمه ذلك أيضاً كي تقع الشهادة على عينها⁷.

الخاتمة.

أهم النتائج:

1. يعد كتاب الأشباه والنظائر لابن الملقن ترتيباً لكتابي ابن الوكيل وابن السبكي على الأبواب الفقهية.
2. مادة الكتاب مأخوذة كلها من الكتابين السابقين إلا ثلاثة قواعد؛ اثنان منها من قواعد الحصني.
3. مما امتاز به الكتاب ترتيب أغلب قواعد كل باب في محل واحد.

1 رواه الترمذي في السنن، كتاب الرضاع، باب منه، 467/2 ح 1173، وقال: حديث حسن صحيح، قال الشيخ الألباني: صحيح.

2 انظر: ابن أبي عمر، الشرح الكبير مع المغني لابن قدامة، ط1، 248/10.

3 انظر: الباري، العناية شرح الهداية، ط1، 214/1.

4 انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ط2 45/6، ابن أبي عمر، المرجع السابق، 248/10.

5 انظر: الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، د. ط. 193/4، ابن كثير، المرجع السابق، 45/6.

6 انظر: ابن أبي عمر، المرجع السابق، ط1 248/10.

7 انظر: التنوخي، الممتع في شرح المقنع، ط3، 537/3، الماوردي، الحاوي الكبير، دار الفكر، د. ط. 45/17.

4. لم يخرج ابن الملقن في أصوله عن أصول مذهبه الشافعي.
5. لم يخرج أيضاً في اختياراته عن أقوال المذهب ونصوصه، حيث تبع ابن الوكيل وابن السبكي في معظم اختياراته.
6. خالف ابن الملقن مشهور المذهب عند متأخري الشافعية في أربع مسائل من أصل تسع مسائل كانت محل الدراسة.

التوصيات:

دراسة اختيارات ابن الملقن في كتابه عمدة المحتاج، حيث أن الكتاب طبع حديثاً، ولم يتعرض أحد لاختياراته فيه.

REFERENCES (المصادر والمراجع) -

- [1] Āl Būrnū, Muḥammad Ṣidqī, *al-Wajīz fī Ḍaḥ Qawā'id al-fiqh al-Kullīyah*, ٤4, Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah, 1416 H-1996 M.
- [2] Al-'Alā'ī al-mutawaffā : 761h, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl Kaykaldī, *al-Majmū' al-mudhhab fī Qawā'id al-madhhab*, ٦1, al-Kuwayt : Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1414-1994m.
- [3] Al-Bābartī al-mutawaffā : 786h, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Maḥmūd, Akmal al-Dīn Abū 'Abd Allāh, *al-'ināyah sharḥ al-Hidāyah*, taḥqīq : ٦1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 2007m.
- [4] Al-Baghawī al-mutawaffā : 516 H, Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Mas'ūd, *al-Tahdhīb*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1418 H-1997 M.
- [5] Al-Bāḥusayn al-mutawaffā 1443h, Ya'qūb ibn 'Abd-al-Wahhāb, *al-Mufaṣṣal fī al-qawā'id al-fiqhīyah*, Dār al-Tadmurīyah bi-al-Riyāḍ, 'ām 2014m.
- [6] Al-Bakrī al-mutawaffā : 1310h, Abū Bakr 'Uthmān ibn Muḥammad Shaṭā al-Dimyāṭī al-Shāfi'ī, *Ḥāshiyat I'ā'nat al-ṭālibīn*, Bayrūt : Dār al-Fikr lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī', 1418h-1997m.
- [7] Al-Bayhaqī al-mutawaffā : 458h, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn al-Khurāsānī, *ma'rifat al-sunan wa-al-āthār*, ٦1, Bākistān : Jāmi'at al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Bayrūt : Dār Qutaybah, Dimashq : Dār al-Wa'y, Miṣr : Dār al-Wafā', 1412h-1991m.
- [8] al-Buhūtī al-mutawaffā : 1051h, Manṣūr ibn Yūnus, *sharḥ Muntahā al-irādāt*, ٦3,, Bayrūt : Sharikat al-Risālah al-'Ālamīyah, 1436h-2015m.
- [9] Albujayramī al-mutawaffā : 1221h, Sulaymān ibn Muḥammad ibn 'Umar, *Ḥāshiyat albjyrmī 'alā sharḥ Manhaj al-ḥullāb*, D. ٦., Bayrūt : Dār al-Fikr, 2017m.
- [10] Al-Bulqīnī al-mutawaffā : 805h, Abū Ḥafṣ Sirāj al-Dīn 'Umar ibn Raslān, *al-Fawā'id aljām 'alā Qawā'id Ibn 'Abd al-Salām*, ٦1, Qaṭar : Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1434h-2013m.
- [11] Al-Dasūqī al-mutawaffā : 1230h, Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Arafah al-Mālikī, *Ḥāshiyat al-Dasūqī 'alā al-sharḥ al-kabīr*, D. ٦, Bayrūt : Dār al-Fikr al-muṣawwarah 'an Ṭab'ah al-Ḥalabī, D. t.
- [12] Al-Dawsarī, msllm ibn Muḥammad ibn Mājīd, *al-mumti' fī al-qawā'id al-fiqhīyah*, ٦1, al-Riyāḍ : Dār Zidnī, 2017m.
- [13] Al-Fayrūz Abādī al-mutawaffā : 1329h, Muḥammad ibn Amīr ibn Ḥaydar, Abū 'Abd al-Raḥmān, Sharaf al-Ḥaqq, *'Awn al-Ma'būd sharḥ Sunan Abī Dāwūd ma'a Ḥāshiyat Ibn al-Qayyim*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1415h.
- [14] Al-Fayyūmī al-mutawaffā : Naḥwa 770h, Aḥmad ibn Muḥammad ibn 'Alī, *al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr*, D. ٦., Bayrūt : al-Maktabah al-'Ilmīyah, D. t.
- [15] Al-Ghazālī al-mutawaffā : 505h, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad, *al-Wasīṭ fī al-madhhab*, ٦1, al-Qāhirah : Dār al-Salām, 1417h.
- [16] Al-Ḥamawī al-mutawaffā : 1098h, Aḥmad ibn Muḥammad Makkī, Abū al-'Abbās, Shihāb al-Dīn al-Ḥusaynī, *ghmz 'Uyūn al-Baṣā'ir fī sharḥ al-Ashbāh wa-al-naḥā'ir*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1405h-1985m.

- [17] Al-Ḥijjāwī al-mutawaffā : 968h, Sharaf al-Dīn, Abū al-Najā Mūsā ibn Aḥmad ibn Mūsā, *al-Iqnā' fī fiqh al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal* 1, Lubnān : Dār al-Ma'rifah Bayrūt.
- [18] 'Alī almtwfy1430h, Muḥammad Ibrāhīm Aḥmad, *al-madhhab 'inda al-Shāfi'īyah*, 1, al-Kuwayt : Maktabat ahl al-athar wa-Dār Laṭā'if, 1439h – 2018m.
- [19] Al-Imād al-Ḥanbalī al-mutawaffā : 1089h, 'Abd al-Ḥayy ibn Aḥmad ibn Muḥammad, *Shadharāt al-dhahab fī Akhbār min dhahab* 1, Dimashq-Bayrūt : Dār Ibn Kathīr, 1406h-1986m.
- [20] Al-Isnawī al-mutawaffā : 772 H, Jamāl al-Dīn 'Abd al-Raḥīm, *al-muhimmāt fī sharḥ al-Rawḍah wāl-rāf'y*, 1, Bayrūt : Dār ibn Ḥazm, 1430-2009M.
- [21] Al-'Izz ibn 'Abd al-Salām al-mutawaffā : 660h, Abū Muḥammad 'Izz al-Dīn ibn 'Abd al-Salām, *al-mulaqqab bislṭān al-'ulamā'*, *Qawā'id al-aḥkām fī maṣāliḥ al-anām, rāja'ahu wa-'allaqa 'alayhi*, D. 1, al-Qāhirah : Maktabat al-Kulliyāt al-Azharīyah, 1414h-1991m.
- [22] Al-Jawharī al-mutawaffā 393h, Abū Naṣr Ismā'il ibn Ḥammād, *al-ṣiḥāḥ* Bayrūt : Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 1407 h - 1987m.
- [23] Al-Jurjānī al-mutawaffā : 816h, 'Alī ibn Muḥammad ibn 'Alī al-Zayn al-Sharīf, *al-ryfāt*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1403h-1983m.
- [24] Al-Juwaynī al-mutawaffā : 478h, Abū al-Ma'ālī 'Abd al-Malik ibn 'Abd Allāh ibn Yūsuf, *nihāyat al-Muṭṭalib fī dirāyat al-madhhab*, 1, Jiddah : Dār al-Minhāj, 1428h-2007m.
- [25] Al-Khaṭīb al-Shirbīnī al-mutawaffā : 977h, Shams al-Dīn, Muḥammad ibn Aḥmad, *Mughnī al-muḥtāj ilā ma'rifat ma'ānī al-fāz al-Minhāj*, D. 1. Bayrūt : Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, D. t.
- [26] Al-Maqrīzī almtwfa845h, Taqī al-Dīn Abū al-'Abbās al-Ḥusaynī al-'Ubaydī, Aḥmad ibn 'Alī ibn 'Abd al-Qādir, *al-mawā'iz wa-al-i'tibār bi-dhikr al-Khiṭaṭ wa-al-āthār*, al-Nāshir : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, 1, 1418 H
- [27] Al-Mawṣilī al-mutawaffā : 683h, 'Abd Allāh ibn Maḥmūd ibn Mawdūd al-Mawṣilī, Majd al-Dīn Abū al-Faḍl, *al-Ikhtiyār li-ta'līl al-Mukhtār*, al-Qāhirah : Maṭba'at al-Ḥalabī wṣwrthā Dār al-Kutub al-'Ilmīyah-Bayrūt, wa-ghayrihā, 1356h-1937m. 1, Bayrūt : Dār al-Ma'rifah, 2011M.
- [28] Al-Namlah, 'Abd al-Karīm ibn 'Alī ibn Muḥammad, *al-Jāmi' li-masā'il uṣūl al-fiqh wa-taḥqīqātuhā 'alā al-madhhab al-rājiḥ*, al-Nāshir : Maktabat al-Rushd-al-Riyāḍ-al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah, 1420 H-2000 M.
- [29] Al-Nawawī al-mutawaffā : 676h, Abū Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyā ibn Sharaf, *Rawḍat al-ṭalibīn wa-'umdat al-muftīn*, 3, Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī, 1412h 1990m.
- [30] Al-Qarāfi al-mutawaffā : 684h, Abū al-'Abbās Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs, *al-Dhakhīrah*, Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī, 1994m.
- [31] Al-Rāfi'ī al-Qazwīnī al-mutawaffā : 623h, 'Abd al-Karīm ibn Muḥammad, *Fatḥ al-'Azīz bi-sharḥ al-Wajīz = al-sharḥ al-kabīr [wa-huwa sharḥ li-kitāb al-Wajīz fī al-fiqh al-Shāfi'ī li-Abī Ḥamid al-Ghazālī]*, D. 1, Bayrūt : Dār al-Fikr, D. t.

- [32] Al-Rāzī almtwfā666h, Zayn al-Dīn, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn ‘Abd al-Qādir al-Ḥanafī, *Mukhtār al-ṣiḥāḥ*, Bayrūt : al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 1420h / 1999M.
- [33] Alrḥybānā al-mutawaffā : 1243h, Muṣṭafā ibn Sa‘d ibn ‘Abduh al-Suyūṭī Shuhrah, *maṭālib ūlī al-Nahy*, Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī, 1415h-1994m.
- [34] Alrwyāny al-mutawaffā 502h, Abū al-Maḥāsīn ‘Abd al-Wāḥid ibn Ismā‘īl, *Baḥr al-madhhab*, 1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 2009M.
- [35] Al-Saqqāf al-mutawaffā 1335h, ‘Alawī ibn Aḥmad ibn ‘Abd al-Raḥmān, *al-Fawā'id al-Makkīyah fīmā yaḥtājuhu ṭalabat al-Shāfi'īyah* D. 1., D. M : Markaz al-Nūr lil-Dirāsāt wa-al-Abḥāth, D. t.
- [36] Al-Shawkānī al-mutawaffā : 1250h, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad, *Nayl al-awṭār*, 2, al-Qāhirah : Dār Ibn al-Qayyim wa-Dār Ibn ‘Affān, H-2008M.
- [37] Al-Shīrāzī al-mutawaffā sanat 476h, Abū Ishāq Ibrāhīm ibn ‘Alī ibn Yūsuf, *al-Muhadhdhab*, Bayrūt : Dār al-Fikr, 1412h-1992m.
- [38] Al-Tanūkhī al-mutawaffā : 695h, Zayn al-Dīn almunajjā ibn ‘Uthmān, *al-mumti' fī sharḥ al-Muqni'*, 3, Makkah : Maktabat al-Asadī, 1424h-2003m.
- [39] Al-Ṭūfī al-mutawaffā : 716h, Sulaymān ibn ‘Abd al-Qawī al-Ṣarṣarī, Abū al-Rabī‘, Najm al-Dīn, *sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah*, 1, Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah, 1407h
- [40] Al-Zarkashī al-mutawaffā : 794h, Abū ‘Abd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Bahādur, *al-manthūr fī al-qawā'id al-fiqhīyah*, al-Kuwayt : Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytīyah, 1405h-1985m.
- [41] Al-Ziriklī al-mutawaffā : 1396h, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad ibn ‘Alī ibn Fāris, *al-A'lām*, 15, Bayrūt : Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 2002M.
- [42] Al-Zurqānī al-mutawaffā : 1099h, ‘Abd al-Bāqī ibn Yūsuf ibn Aḥmad, *sharḥ al-Zurqānī ‘alā Mukhtaṣar Khalīl, ḍabaṭahu wa-ṣaḥḥahu wa-kharraja āyātihi* :, Bayrūt-Lubnān : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 1422h-2002M.
- [43] Dāmād Afandī al-mutawaffā : 1078h, ‘Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Sulaymān, *Majma' al-anhur sharḥ Multaqā al-abḥur*, D. 1, Bayrūt : Dār Iḥyā' al-Turāth al-‘Arabī, D. t.
- [44] Ḥamzah al-Ḥusaynī t1305h, Maḥmūd ibn Muḥammad Nasīb, *al-farā'id al-bahīyah fī al-qawā'id wa-al-fawā'id al-fiqhīyah wa-ma'ahu al-Nūr al-lāmi' fī uṣūl al-Jāmi'*, 1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, ‘ām 2016m.
- [45] Ibn Abī ‘Umar al-mutawaffā : 682h, Abū al-Faraj, Shams al-Dīn ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qudāmāh, *al-sharḥ al-kabīr ‘alā al-Muqni'*, 1, maṭbū' ma'a al-Mughnī li-Ibn Qudāmāh, al-Qāhirah : Dār Ibn al-Jawzī, 1436h-2015m.
- [46] Ibn ‘Ābidīn, Muḥammad Amīn ibn ‘Umar al-Dimashqī al-Ḥanafī al-mutawaffā : 1252h, *Ḥāshiyat Ibn ‘Ābidīn, radd al-muḥṭār ‘alā al-Durr al-Mukhtār*, 2, Bayrūt : Dār al-Fikr, 1399h-1979m.
- [47] Ibn al-Farrā', al-mutawaffā : 458h, Muḥammad ibn al-Ḥusayn ibn Muḥammad ibn Khalaf, al-Qāḍī Abī Ya‘lá, *al-'Uddah fī uṣūl al-fiqh*, 2, al-Nāshir : bi-dūn Nāshir, 1410 H-1990 M.
- [48] Ibn al-Mulaqqin al-mutawaffā : 804 H, Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ ‘Umar ibn ‘Alī al-Anṣārī, *al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir* 1, al-Riyāḍ : Dār Ibn al-Qayyim, al-Qāhirah : Dār Ibn ‘Affān, 1431h-2010m.

- [49] Ibn al-Najjār al-Ḥanbalī al-mutawaffā : 972h, Taqī al-Dīn Abū al-Baqā' Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Alī al-Futūḥī, *sharḥ al-Kawkab al-munīr*, ʿ2, al-Riyāḍ : Maktabat al-'Ubaykān, 1418h-1997m.
- [50] Ibn al-Qāsim al-mutawaffā : 191h, Abū 'Abd Allāh 'Abd al-Raḥmān ibn Khālīd ibn jnādh, *al-Mudawwanah 'an al-Imām Mālik*, ʿ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1415h-1994m.
- [51] Ibn al-Subkī al-mutawaffā : 771h, Tāj al-Dīn 'Abd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn, *al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir*, ʿ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1411h-1991m.
- [52] Ibn al-Wakīl al-mutawaffā : 716h, Muḥammad ibn Makkī ibn 'Abd al-Ṣamad ibn al-Murāḥḥal, Ṣadr al-Dīn, *al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir fī fiqh al-Shāfi'īyah* ʿ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1423h-2002M.
- [53] Ibn Ḥanbal al-mutawaffā : 241h, Abū Allāh Aḥmad ibn Ḥanbal al-Shaybānī, *al-Musnad*, ʿ1, Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah, 1421h-2001M.
- [54] Ibn Ḥibbān al-mutawaffā : 354h, Abū Ḥatīm Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad, *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān*, ʿ1, tartīb : al-Amīr 'Alā' al-Dīn 'Alī ibn Balabān al-Fārisī al-mutawaffā : 739h, Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah, 1408h-1988m.
- [55] Ibn Qāḍī Shuhbah al-mutawaffā : 874h, Badr al-Dīn Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Abī Bakr al-Asadī, *bidāyat al-muḥtāj fī sharḥ al-Minhāj*, ʿ1, Jiddah : Dār al-Minhāj lil-Nashr wa-al-Tawzī', 1432h-2011M.
- [56] Ibn Qudāmah al-mutawaffā : 620h, Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn 'Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad, *al-Mughnī*, ʿ1, al-Riyāḍ : Dār 'Ālam al-Kutub, 1431-2010m.
- [57] Ibn Rushd al-Ḥafīd al-mutawaffā : 595h, Abū al-Walīd Muḥammad ibn Aḥmad al-Qurṭubī, *bidāyat al-mujtahid wa-nihāyat al-muqtaṣid*, D. ʿ1, al-Qāhirah : Dār al-ḥadīth, 1425h-2004m.
- [58] Maḥdī Faḍl Allāh, *uṣūl kitābat al-Baḥth wa-qawā'id al-taḥqīq*, ʿ1, D. M. : Dār al-Ṭalī'ah, 1998M.
- [59] Qāḍī Zādah al-Ḥanafī, Shams al-Dīn Aḥmad ibn qwdr, *natā'ij al-afkār fī Kashf al-rumūz wa-al-asrār*, D. ʿ1, wa-huwa Takmilat Fathī al-qadīr li-Ibn al-humām sharḥ al-Hadīyah lilmrghynāny, Bayrūt : Dār al-Fikr, D. t.
- [60] Shubayr, Muḥammad 'Uthmān, *al-qawā'id al-Kullīyah wa-al-ḍawābiṭ al-fiqhīyah*, ʿ2, Bayrūt : Dār al-Nafā'is, 2007m.
- [61] Ṭaqqūsh, Muḥammad Suhayl, *Tārīkh al-Mamālīk fī Miṣr wa-bilād al-Shām*, ʿ1, Bayrūt : Dār al-Nafā'is, 1997m.

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	‘	فَأْرُ	faʿrun
أ	(a,i,u)	أَحْكَام	aḥkām
ب	b	بَابُ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلَاثُ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيثٌ	ḥadīth
خ	kh	خَالِدٌ	khālīd
د	d	دِينٌ	dīn
ذ	dh	مَذْهَبٌ	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِيٌّ	zakī
س	s	سَلَامٌ	salām
ش	sh	شَرَبَ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَارٌ	ḍār
ط	ṭ	طَهْرٌ	ṭahura
ظ	ẓ	ظَهْرٌ	ẓohr
ع	‘	عَبْدٌ	‘abdun
غ	gh	غَيْبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb
ل	l	لَيْلٌ	layl
م	m	مُنِيرٌ	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدَ	wa‘ada

هـ	h	هَدَفَ	hadaf
ي	y	يُوسُفَ	Yūsuf

b. Short Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
	a	كَتَبَ	kataba
	i	عَلِمَ	‘alima
	u	غُلِبَ	ghuliba

c. Long Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أ ، آ ، إ	ā	عَالَمٌ ، فَتَى	‘ālam , fatā
ي	ī	عَلِيمٌ ، دَاعِي	‘alīm , dā‘ī
و	ū	عُلُومٌ ، أُدْعُو	‘ulūm , ‘ud‘ū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَوْ	aw	أَوْلَادٌ	aulād
أَيَّ	ay	أَيَّامٌ	ayyam
إِيَّ	iy	إِيَّاتُكَ	iyyāka